

ملخص

تُعَدُّ جريمتي هتك العرض والإخلال بالحياء العام من الجرائم القديمة, وإن كانت التشريعات القديمة لم تذكر هذه المصطلحات أو المسميات لهذه الجرائم, إلا أنها جرّمت كل اعتداء على العرض بوجه عام, ولكثرة هذه الجرائم في القرون المتأخرة وضعت لها مسميات خاصة بكل جريمة, إن كلا الجريمتين تعدّ اعتداءً على التنظيم الاجتماعي للحياة الخاصة بوجه عام, والحياة الجنسية بوجه خاص, فهي جرائم مخلة بالأخلاق كونها تمثل اعتداءً على الحق في نقاء العرض الذي يعني الطهارة الجنسية التي ضمنها القانون, فكل اعتداء يمسّ هذه الطهارة المحمية في القانون يعدّ مساساً بالعرض يعاقب عليه القانون الجنائي, ويلاحظ زياده هذا النوع من الجرائم في السنوات الأخيرة, وهو ما يسبب خطراً على المجتمعات بما تملك من قيم وأخلاقيات يجب الحفاظ عليها, مما يدعو المشرع الجنائي الى إعادة النظر في سياسة التجريم والعقاب لمثل هذه الجرائم. ولغرض الاحاطة بموضوع (السياسة الجنائية في تجريم هتك العرض والإخلال بالحياء العام - دراسة مقارنة) عنوان رسالتنا فقد قسمناها على مبحث تمهيدي, نتناول فيه (الإطار المفاهيمي للسياسة الجنائية) وذلك في مطلبين في الاول نبحت (معنى السياسة الجنائية والتأصيل الفكري لها) وفي المطلب الثاني نتعرّف على (مرتكزات السياسة الجنائية) ونلحق هذا المبحث بفصلين نتناول في الفصل الأول (مفهوم جريمتي هتك العرض والإخلال بالحياء العام) في مبحثين نبيّن في الأول (التعريف بجريمتي هتك العرض و الإخلال بالحياء العام) وذلك في مطلبين, وأما المبحث الثاني نبحت فيه (تمييز جريمتي هتك العرض والإخلال بالحياء العام) وذلك في مطلبين, أما الفصل الثاني فعنوانه (سياسة التجريم والعقاب لجريمتي هتك العرض والإخلال بالحياء العام) وسيكون في مبحثين الأول نبحت فيه (الاتجاهات التشريعية في تجريم هتك العرض والإخلال بالحياء العام) وذلك في مطلبين, أما المبحث الثاني نتناول فيه (الاتجاهات التشريعية في عقاب جريمتي هتك

العرض والاخلال بالحياء العام) ويكون ذلك في مطلبين, ويسبق ذلك كله مقدمة,
واختتمنا الرسالة بأهم ما توصلنا اليه من النتائج والمقترحات 0